

ظاهرة تأنيث الفقر ومبادرات الاستجابة الدولية والمحلية

«دراسة تحليلية»

The phenomenon of feminization of poverty and international and local response initiatives ((An analytical study))

أ. د. وفاء جعفر المهداوي / المشرف

Dr: Wafaa Jaffer Al-mahdawe

wafaa.jaffer.amen@gmail.com

أطياف عصام فاضل / باحث

Atyaf Essam Fadel Hamad

atyafesam@yahoo.com

كلية الادارة والاقتصاد/الجامعة المستنصرية

الكلمات المفتاحية: تأنيث الفقر، تمكين المرأة

Keywords: feminization of poverty, empowerment of women.

المستخلص

يهدف البحث الى التأطير النظري لظاهرة تأنيث الفقر، فضلاً عن تأشير تداعيات الأسباب المفسرة لفقر المرأة العراقية، إذ تعد قضية او ظاهرة تأنيث الفقر من القضايا المهمة التي أضحت شاغلا من شواغل المهتمين بقضايا تمكين المرأة وسبل زيادة مشاركتهم الاقتصادية، فضلاً عن تحديد ادوار لاعبي التنمية المستدامة (الدولة والمنظمات الدولية) في الحد من تفاقم ظاهرة تأنيث الفقر، تكمن اهمية البحث في التعريف بأسباب ظاهرة تأنيث الفقر في العراق، وتحديد وتسمية آليات المواجهة والصد لفقر النساء في العراق وسبل تمكينها الاقتصادي، لذلك يفترض البحث " إنَّ تردي الواقع الاقتصادي والاجتماعي المتأثر بعدم الاستقرار السياسي والاقتصادي أسهم في تعميق وتجذير ظاهرة تأنيث الفقر في العراق " ولتحقيق هذه الفرضية اتبع الباحثين الأسلوب الاستقرائي – التحليلي، ومن اهم الاستنتاجات التي توصل اليها الباحثين، هو انخفاض نسبة المشاركة الاقتصادية من قبل الإناث مقارنة بالذكور، وهذا ناجم عن مجموعة من العوامل منها انخفاض مستوى التعليم والمهارات وعدم مواكبة التطورات التكنولوجية، فضلاً عن القيود المجتمعية والثقافية التي اثرت بشكل كبير على نسبة مشاركتهم، وأوصى البحث الى ضرورة تدريب وتأهيل كافة النساء الفقيرات على الأنشطة المدرة للدخل من اجل ضمان تمكينهن واكتسابهن مهارات جديدة.

Abstract

The research aims to theoretically frame the phenomenon of the feminization of poverty, as well as pointing out the repercussions of the causes explaining the poverty of Iraqi women, as the issue or phenomenon of the feminization of poverty is one of the important issues that has become a concern of those interested in issues of empowering women and ways to increase their economic participation, as well as defining the roles of players in sustainable development. (State and international organizations) In reducing the aggravation of the phenomenon of feminization of poverty, the importance of

research lies in defining the causes of the phenomenon of feminization of poverty in Iraq, and identifying and naming the mechanisms of confrontation and repelling the poverty of women in Iraq and ways of their economic empowerment. Therefore, the research assumes that "the deterioration of the economic and social reality affected by instability The political and economic contributed to the deepening and entrenchment of the phenomenon of feminization of poverty in Iraq. To achieve this hypothesis, the researchers followed the inductive-analytical method. One of the most important conclusions reached by the researchers is the low rate of economic participation by females compared to males. Education, skills, and not keeping pace with technological developments, as well as societal and cultural constraints that greatly affected their participation rate. The research recommended the need to train and qualify all poor women on income-generating activities in order to ensure their empowerment and acquisition of new skills.

المقدمة □

الفقر احد الظواهر الاقتصادية والاجتماعية ذات الأثر السلبي على الانسان والاقتصاد والمجتمع وقد ازدادت نسب الفقر واعداد الفقراء من الرجال والنساء في المجتمعات منذ القدم واكتسبت الظاهرة زخماً فكرياً في تفسيرها واسبابها واثارها والتعامل مع معطياتها والمتلقي الأول لهذه الاثار المرأة فكان لها انعكاس على تمكينها الاقتصادي ومساهمتها في النشاط الاقتصادي مما أدى الى ارتفاع نسبة الفقر، أما في العراق فكان لتردي الاوضاع الاقتصادية وارتفاع نسب الأمية والبطالة، فضلاً عن تراجع عمل نظم الحماية الاجتماعية للفئات الهشة أسهمت بشكل كبير في ارتفاع نسب الفقر في العراق بشكل عام وبصورة خاصة بين النساء، ومن اجل الحد من ظاهرة تأنيث الفقر ينبغي تبني برامج ومبادرات محلية ودولية ، لتمكين وتمويل المرأة من اجل وصولها للموارد الاقتصادية وزيادة فرص مشاركتها في سوق عمل.

مشكلة البحث: يرتبط فقر المرأة العراقية بمجموعة أسباب أدت الى تفاقمها وبروزها كظاهرة في المجتمع العراقي، وكان لغياب الحقوق في القوانين والتشريعات والسياسات والخطط، ناهيك عن الازمات والصراعات ومحدودية الفرص الاقتصادية والوصول الى حق المشاركة في البناء والتنمية دوراً في تعميق حدة الفجوات التمييزية ووقوع المرأة في قاع الفقر.

فرضية البحث: إنّ تردي الواقع الاقتصادي والاجتماعي المتأثر بعدم الاستقرار السياسي والاقتصادي اسهم في تعميق وتجزير ظاهرة تأنيث الفقر في العراق.

هدف البحث: يسعى البحث الى تحقيق الأهداف الآتية:

- 1- التأطير النظري لظاهرة تأنيث الفقر .
 - 2- تأثير تداعيات الأسباب المفسرة لفقر المرأة العراقية .
 - 3- تحديد ادوار لاعبي التنمية المستدامة (الدولة والمنظمات الدولية) في الحد من تفاقم ظاهرة تأنيث الفقر.
- منهجية البحث:** تم الاعتماد على الأسلوب الاستقرائي – التحليلي للوصول الى هدف البحث واثبات فرضيته.

الحدود المكانية والزمانية: الحدود المكانية: العراق / الحدود الزمانية: 2014- 2021

هيكلية البحث: في سبيل تحقيق منهجية الدراسة واهدافها، تم تقسيمها الى ثلاثة مباحث، فضلاً عن الخاتمة المتضمنة اهم الاستنتاجات والتوصيات، إذ تناول المبحث الأول ظاهرة تأنيث الفقر... دلالات مفاهيمية وأطر نظرية، وتطرق الثاني الى اسباب واثار ظاهرة تأنيث الفقر في العراق، بينما تناول المبحث الثالث مواجهة ظاهرة تأنيث الفقر في العراق.....الامل والطموح الواعد.

المبحث الأول / ظاهرة الفقر دلالات مفاهيمية وأطر نظرية

اولاً: مفهوم الفقر (poverty): يعد مفهوم الفقر من المفاهيم المجردة والنسبية والذي يحاول وصف ظاهرة اقتصادية واجتماعية بالغة التعقيد والتشابك والتي تشكلت وتجدرت على مر التاريخ والازمنة وفي مجتمعات متعددة ومتنوعة ولأسباب متباينة، فهو يختلف باختلاف المجتمعات وادوات القياس وباختلاف الفترات التاريخية والخلفية الفكرية للمتصدي لدراسة هذه الظاهرة.(الفارس،2001،ص16)، اصبح الفقر في الوقت الراهن من المحددات الحقيقية للاستقرار الاقتصادي والاجتماعي والسياسي والأمني وقد اشارت التقديرات الى أن خمس سكان العالم يصنفون بأنهم فقراء ومحرومون من أدنى فرص العيش الكريم الآمن،(طعان،2010،ص29)، مما يعني ان الفقر ظاهرة لا تخلو منها اي دولة سواء كانت دولة نامية او متقدمة مع التفاوت في طبيعتها وحجمها والفئات المتضررة منها.(الدباش وإبراهيم، 2012،ص18) وعليه يعد مفهوم الفقر مفهوماً ديناميكياً ونسبياً متعدد الأبعاد وترتبط نوعيته بالزمان والمكان وسنحاول تحديد معنى كلمه الفقر (poverty) لغوياً واصطلاحاً.

1. الفقر لغوياً: الفقر هو ضد الغنى :وفيه يصبح الإنسان محتاجاً، وليس له ما يكفيه، كما يعني ايضا الحاجه والعوز: والمفاقره هو وجوه الفقر حيث يمكن القول سد الله مفاقره: اي بمعنى اغناه.(ابن منظور،1414،ص60)

2. الفقر اصطلاحاً: تعددت وتنوعت المعاني العلمية لمصطلح الفقر وهذا التعدد ناتج الى تعدد وتنوع ابعاد الفقر، فضلاً عن تنوع الفقر نفسه واسبابه التي أدت الى زيادته وتطوره إضافة الى ارتباطه بالآثار الناجمة عنه، ومن بين التعريفات الآتي:

- تعريف العالم الاقتصادي (أدم سميث) صاحب كتاب ثروة الأمم الفقر بانه "عدم القدرة على شراء الضروريات التي تطلبها الطبيعة او العُرف" ولان سميث ذكر العُرف اذن هو يتحدث عن النسبية في

المفهوم وليس الصيغة المطلقة فالأعراف والتقاليد كما هو معلوم تختلف ما بين المجتمعات والازمان" (Davis، Martine، 2014، p7) .

• اما التعريف الذي اطلقه الفيلسوف والعالم الاقتصادي الهندي (أمارتيا سن) عن الفقر فهو من منطلق القدرة، ففي رأيه أن حياة الشخص يمكن ان تحدد بوصفها مجموعة من الاعمال او الوظائف التي تتراوح بين المسائل الأساسية كالتغذية الجيدة الى المفاهيم الأكثر تعقيداً، كالتمتع باحترام الذات، او القدرة على المشاركة في الحياة المدنية والعامة وتناول القدرة العامة للفرد من مجموعات متنوعة من الوظائف، ويمكن عدّ كتابه الفقر والمجاعة عام 1981 اللبنة الأساسية لهذا التعريف، وبهذا فإنه وضع مفهوم الفقر بإطار أوسع من مجرد نقص الدخل الى قصور قدرات الفقراء وإمكانياتهم ووصولهم الى الخدمات العامة . "(التنير، 2009، ص46)،

• كما عرفته الامم المتحدة عام 2019 على انه " هو أكثر من مجرد الافتقار الى الموارد والدخل او ضمان مصدر دخل مستدام، إذ ان مظاهره تشمل سوء التغذية والجوع وقلة الامكانية في الحصول على التعليم والخدمات الاساسية اضافة الى الجندر والاستبعاد من المجتمع وانعدام فرص المشاركة في اتخاذ القرارات" (<https://www.un.org/ar/global-issues/ending-poverty>)

يتضح مما سبق ان مفهوم الفقر قد تطور ليصبح أكثر من مجرد حد ادنى للدخل او مستوى معين من الاستهلاك بل اصبح يمثل الحرمان الشديد من الحياة المرضية والحرمان المادي من الدخل والصحة والتعليم والسكن والمعانة من التعرض للمخاطر كالمريض والعنف والجريمة والكوارث والتسرب من التعليم وفقدان حرية التعبير والتهميش والاستبعاد الاجتماعي وفقدان الحقوق والحريات والتي جميعها تقع تحت مظلة مفهوم (الفقر المتعدد الابعاد)، وكما عرفته الأمم المتحدة "هو حرمان المرء من القدرة على العيش بحرية وكرامة كأى كائن بشري مع امتلاك كامل الإمكانيات لتحقيق الأهداف المنشودة في حياته ولل فقر مظاهر عديدة فهو يتمثل في الافتقار الى الدخل والموارد الإنتاجية الكافية لكفالة السبل المستدامة لكسب الرزق ويشمل كذلك شتى انواع الحرمان الأخرى مثل انعدام الأمن الغذائي والافتقار الى الرعاية الصحية والتعليم وغيرها من الخدمات الاساسية. (الاسكوا، 2017، ص4)

ثانياً، مفهوم ظاهرة تأنيث الفقر وجذوره التاريخية Feminization of Poverty

1- مفهوم تأنيث الفقر: تعد قضية فقر المرأة من القضايا التي ازداد الاهتمام بها عالمياً وإقليمياً لما تمثله المرأة من ثقل اجتماعي، اذ ان تقدم المجتمعات مرتبط بتقدم المرأة ومشاركتها على احدث التنمية الاجتماعية والاقتصادية، وقد اخذ مصطلح تأنيث الفقر يصف حالة الفقر وتوسعه لدى النساء وخاصة عند الأسر التي تتأثر بها تلك النساء. (حسانين، 2020، ص848)، وقد عُرِفَت ظاهرة تأنيث الفقر بأكثر من تعريف نتيجة لاختلاف الرؤى والأيدولوجيات والجهات المعنية التي تناولت دراسة الظاهرة وكما مبين في الآتي:-

● عرفت منظمة العمل الدولية مصطلح تأنيث الفقر بأنه: "زيادة نسبة الفقر بين النساء أكثر عن مثيلتها بين الرجال وإن حدة فقر النساء أكبر مقارنة مع الرجال"، بسبب انشغال النساء في القيام بأدوار غير مدفوعة الأجر (الامومة ورعاية الأسرة) وفي المقابل اشتغال الرجال بالأعمال مدفوعة الأجر مما أدى إلى تركيز المال بيد الرجال في مقابل فقر النساء. (عبيدات، متاحه على الموقع الإلكتروني www.Albayan.ae)

● أما تقرير التنمية البشرية الصادر عن الأمم المتحدة 1997 فقد عرفها على أنها: "عدم تكافؤ الفرص في التعليم والعمالة وملكية الأصول ويعني إتاحة فرص أقل للمرأة، كما أن من شأن الفقر أن يعمق الفجوات بين الجنسين" (فيوض، 2010، ص 84).
لقد أهتمت الأمم المتحدة بموضوع المرأة وفقرها وجاءت لفصل قضية المرأة عن الرجل وعن اسرتها على أساس أن معاناة المرأة الناجمة عن التفكك الأسري تختلف عن معاناة الرجل.
ارتبطت ظاهرة تأنيث الفقر في مناطق كثيرة من دول العالم الثالث بأسباب متعددة ومتنوعة منها ارتفاع نسبة أعباء عائلة الأسرة وذلك نتيجة لزيادة عدد أفرادها مما يعد ذلك سبباً من الأسباب المفسرة لتلك الظاهرة مما حدا بالأمم المتحدة باتخاذ بعض من الوسائل للتقليل من الزيادة السكانية المتمثلة في تشجيع النساء على تقليل من مستويات الانجاب والحمل خشية من تفاقم ظاهرة الفقر. (القاطرجي، 2006، ص 314)، وبناء على ذلك فإن المفهوم العام لتأنيث الفقر يشير إلى ثلاث حقائق:-

1- أن المرأة أكثر عرضة للفقر من الرجل.
2- يتعاظم أثر وتأثير الفقر على المرأة بشكل أكبر مقارنة بالرجل.
3- يعزى ارتفاع معدلات الفقر بين النساء إلى ارتفاع عبء العائلة الاقتصادية الناجم عن ازدياد أعداد أفراد الأسرة والواحدة وخاصة الأسر التي تعيلها امرأة. (العشري، 2017، ص 13)
التعريف الإجرائي لمفهوم فقر المرأة: هو التغير في معدلات الفقر الذي يكون منحاز ضد النساء أو الأسر التي تعيلها أمراً إذ أن نسبة الأخيرة تختلف ارتفاعاً وانخفاضاً باختلاف الأسباب التي أدت إلى تفاقم هذه الظاهرة.

2- **الجدور التاريخية لظاهرة تأنيث الفقر:** لقد دفعت القيود المعيشية الصعبة التي يعيشها عدد كبير ومتنامٍ من الأسر الفقيرة وخاصة التي تعيلها النساء على مستوى العالم سواء كانت في الدول النامية أو المتقدمة إلى ظهور مصطلح تأنيث الفقر والذي يعطي مدلول جديد للفقر يرتبط بالمرأة أكثر منه للرجل وذلك لكون النساء أكثر تعرضاً للفقر وأكثر تأثراً فيه فضلاً عن أكثر معاناة منه، ويمكن السبب لتلك الظاهرة في التقسيم الجنسي للعمل الذي جعل من العمل مدفوع الأجر مسؤولية الرجال أما المرأة فتقوم بمهام غير مدفوعة الأجر (الكفاوين، 2015، ص 1229)، فضلاً عن نوع الأعمال التي تزاولها خارج المنزل والذي يمتاز بانخفاض مستوى الأجر فيه، وقد تعرضت المرأة الفقيرة إلى الضرر من ثلاث جوانب:

● الأول: صعوبة الظروف الاقتصادية التي تعيشها.

● الثاني: معاناتها من حالات التمييز الاقتصادي والاجتماعي والسياسي والثقافي الذي حد من مكانتها ومستوى مشاركتها الاقتصادية واعمال التنمية.

● الثالث: ارتفاع معدلات عبء الاعالة الاسرية غير مدفوعة الاجر بكونها ربة اسرة ومسؤولة بشكل اساسي عن رعاية الاطفال.

وهناك ابعاد أخرى تفسر أسباب دخول المرأة في حلقة الفقر وبنسب أكثر من الرجال منها تقسيم العمل الاجتماعي على اساس النوع والذي جعل هناك اعمال تكون متاحة للرجال حصرا مبنية على اساس القوة والطاقة العضلية، وبالتالي فإن هذه الفكرة جعلت الرجال يسيطرون على انواع العمل الأكثر قيمة، فضلاً عن توزيع مصادر الهيمنة على الأسرة والمجتمعات المحلية سواء على نحو مادي مباشر او على نحو رمزي والذي كرس نوع من تبعية المرأة للرجل، وهذه التبعية عمدت على اضعاف المرأة لذا يمكن القول ان اضعاف المرأة يعد صورة مركبة ناتجة عن تراكمات نتائج توزيع مصادر القوة على مستوى المجتمع بين النساء والرجال. (زاهر، 2015، ص185)، ونتيجة لأهمية الموضوع بالنسبة للباحثين في مجال المرأة والفقر ظهرت كثير من الدراسات والبحوث التي سعت لإيجاد الخطط والسياسات من اجل تخفيف الفقر عن المرأة ونتيجة لذلك ظهر مصطلح تأنيث الفقر *Feminization of poverty* واول من استخدم هذا المصطلح (ديانا بيرس) عام 1976 عندما لاحظت ان الفقر قد اصبح مشكلة نسائية في الولايات المتحدة الامريكية ، وقد اشارت الى ان حوالي 2/3 من الفقراء الذين تزيد اعمارهم عن 16 سنة كانوا من النساء وان تقريبا نصف العائلات الفقيرة هي التي ترأسها النساء. (بخاري وحريري، 2020، ص116)، لقد زاد الاهتمام العالمي بالآثار الاجتماعية للفقر وارتباط مفهوم استدامة التنمية بقضايا المشاركة والتي لا تعني فقط حصول النساء الفقيرات على الموارد بل ضمان قيامهم بدور نشط للتغلب على الظروف التي تديم الفقر، وقد ركزت المؤتمرات الدولية في منتصف التسعينات على فقر النساء ، اذ تناولت حقوقهن و منها اتفاقية سيداو عام 1979، ومؤتمر نيروبي 1989، وقمة كوبنهاجن العالمية للتنمية الاجتماعية في مارس 1995 بالإضافة الى مؤتمر المرأة في بكين عام 1995 حيث اعتبر القضاء على الفقر مطلباً أخلاقياً واجتماعياً وسياسياً واقتصادياً، وتم في هذا الصدد اعلان عام 1996 هو عام القضاء على الفقر (زاهر، مصدر سبق ذكره، ص185-186)، ورغم ذلك فأن مصطلح تأنيث الفقر انطلق على مستوى العالم ككل في عام 1995 خلال مؤتمر الامم المتحدة الرابع الخاص بالمرأة والذي اثار اهتمام غير مسبوق تجاه المرأة في المحافل الدولية تجلى هذا الاهتمام بشكل واضح ليصبح شعار (تمكين المرأة) الحجر الاساس في خطط وسياسات التخفيف من حدة الفقر وتجسد ايضا في استراتيجيات بعيدة المدى وتعزيز مشاركتها الاوسع في الانشطة المدرة للدخل عبر الاعمال مدفوعة الاجر او الانشطة التجارية لحسابهن الخاص والتي يلعب فيها تمويل المشاريع الصغيرة دورا حيويا وبالغ الأهمية. (الرامخ، 2011، ص4)، في عام 2009 شهدت ظاهرة فقر المرأة تعبيرا جديدا يعطي صورة متلازمة ما بين الفقر والمرأة من خلال ما توصل اليه مؤتمر الأزمة الاقتصادية في العام نفسه من حقيقة تقر بأن الفقر لديه (وجه انثوي)، واعتباره حقيقة قائمة وان للأزمة الاقتصادية اثار وعواقب

كبيرة خاصةً على الفتيات حيث تقلل من الدخول الفردية وتحد من ميزانيات الأسر مما زاد من حدة الفقر. (بخاري وحريري، مصدر سبق ذكره، ص115)

ومع تطور الاهتمام بقضايا فقر المرأة اكد البنك الدولي عام2011 على حق المرأة في حصولها على دخل مستدام وذلك من خلال التقرير الذي اصدر بعنوان (تقرير التنمية الدولية بشأن المساواة على اساس النوع الاجتماعي والتنمية) وانطلاقاً من عملية المساواة وتمكين النساء من اجل تخفيف الفقر، تم الاعلان عن اهداف التنمية المستدامة (2015-2030) كجزء من برنامج الامم المتحدة (SDGS) (وتضمنت هذه الاهداف هدفاً قائماً بحد ذاته يتمثل في المساواة على اساس النوع الاجتماعي وتمكين النساء والفتيات، ويمكن الاستدلال على مدى اهمية مصطلح او مفهوم تأنيث الفقر وعالميته من خلال تصريح تقرير الأمم المتحدة لعام 2016 والذي اشار الى ان (التنمية المستدامة لا يمكن تحقيقها ابدا اذا ما استمرت ظاهرة تأنيث الفقر)، مما يعني ان مصطلح تأنيث الفقر هو مفهوم عالمي يستدل به على نوع الفقر الذي يصيب النساء. (هيئة الامم المتحدة للمرأة، 2016، ص4)

المبحث الثاني / الواقع المبرر لظاهرة تأنيث الفقر في العراق 2014-2021

إنَّ العراق كغيره من البلدان النامية والمحدودة الدخل يتسم بتزايد الفئات المهمشة نتيجة للالزامات والأوضاع غير المنضبطة والمتعثرة التي استهدفت المجتمع بكل فئاته، ولكن اخذت المرأة النسبة الاكبر من هذه الفئات مقارنة مع الرجل ويعود هذا التباين القائم على النوع الاجتماعي لعدة مبررات وبصورة عامة فان ابرز مبرر لهذا التمييز هو جعل الاسبقية الاولى للرجل حسب رؤى بعض السياسات والخطط والاستراتيجيات الوطنية تليه المرأة، وبالتالي إنَّ تأنيث الفقر هذا سيولد اثاراً متعددة الجوانب والتي تتجسد في اضعاف ممكنات استجابتها للتمكين التعليمي والصحي والاقتصادي، الامر الذي يفضي الى جعلها عبئاً على النصف الثاني من المجتمع ، هذا الواقع دفع السلطات الاتحادية والمحلية لاتخاذ اجراءات وخطط تستهدف النهوض باوضاع المرأة وانتشال اكبر عدد من النساء العراقيات من خط الفقر.

اولاً:- الأوضاع التعليمية للمرأة: تعد عملية تمكين المرأة من خلال الجانب التعليمي عامل اساسي ومهم يؤهلها للتمتع بمزايا حقوق الإنسان لان زيادة مستوى التعليم يمنحها فرصة التمتع بالحقوق والحريات الأخرى ويعزز فرص المشاركة في العمل الاقتصادي من جانبها، وبالرغم من حملات مكافحة الأمية التي تم تبنيها في العراق لمعالجة تلك المشكلة الا انه لازال مستوى الأمية مرتفعاً بين السكان نساء ورجالاً وذلك لعدة أسباب منها مرتبطة بالفرد نفسه ومنها الحروب، والحصار الاقتصادي في التسعينيات وسعي الافراد وراء توفير المعيشة، فضلاً عن الأحداث التي تلت عام 2003 في العراق، ومنها الإرهاب ودخول الجماعات الارهابية ومحاربتها والتي أدت إلى تردي الوضع الاقتصادي للأسرة العراقية بصورة خاصة وللبلد بصورة عامة، فضلاً عن نزوح العوائل الى اماكن الايواء وتعطلها عن الدراسة، وهذه الأسباب تضافرت وساعدت على زيادة نسب الأمية في العراق وأيضاً على تسرب التلاميذ من المدارس العراقية و عدم الالتحاق بالمدارس في مراحلها المتنوعة، على

الرغم من سعي الحكومة العراقية لرفع مستوى التعليم من خلال الاستراتيجيات المطروحة ومنها (الاستراتيجية الوطنية لمحوة الامية للمدة (2016-2024)، الخاصة بالتعليم الا انها لم تحقق الهدف الرابع من اهداف التنمية المستدامة والمتجسد في (التعليم الجيد والمنصف لكافة فئات المجتمع). (الكناني، 2020، ص5)، وبالإمكان رصد مستوى الفئات التي لم تتاح لها فرص التعليم وجعلهم في خانة غير المتعلمين، عبر مؤشر (معدل الامية في العراق) لكل من (الذكور والاناث) وحسب البيانات المبينة في الجدول (1) وكالاتي :

جدول (1) التوزيع النسبي للسكان بعمر 12 سنوات فأكثر حسب المستوى العلمي والجنس لسنة (2020-2021)

التفاصيل	الحضر %			الريف %			المجموع %	
	ذكور	اناث	مجموع	ذكور	اناث	مجموع	اناث	مجموع
أمي	6.7	15.3	11.0	12.7	28.5	20.5	8.2	13.4

المصدر: وزارة التخطيط، الجهاز المركزي، نتائج المسح المتكامل للأوضاع الاجتماعية و الصحية للمرأة العراقية (I-WISH) لسنة 2021، ص45

من الجدول (1) نلاحظ ان مستوى تفشي ظاهرة الامية بين صفوف النساء بشكل يفوق مستوى الرجال، و يوضح ذلك مؤشر مستوى الامية الذي بلغت نسبة النساء فيه (18.5%) من إجمالي عدد الاميين البالغ (13.4%) قياسا بنسبة الذكور البالغة (8.2%)، وتتفاوت توزيع تلك النسب جغرافيا حسب البيئة (حضر- و ريف)، حيث سجلت نسب الامية ارتفاعا لدى الإناث في الريف بلغت (28.5%)، بينما بلغت نسبة الذكور (12.7%) من مجموع نسبة الامية في الريف البالغة (20.5%) لسنة (2020-2021)، بينما سجلت معدلات الأمية للإناث في الحضر لنفس السنة (15.3%) اما الذكور فبلغت (6.7%) بسبب تردي الأوضاع السياسية والاقتصادية، مما يدل ذلك على أن معدلات الأمية لكلا الجنسين في الريف هي أعلى مقارنة بالحضر، فضلاً عن أن معدلات الأمية لدى النساء في الريف تعادل ضعف ما هي عليه لدى النساء في الحضر، ويجدر بالذكر هناك اسباب (مؤسسية واجتماعية) كانت وراء تزايد نسب الامية بين صفوف النساء وكالاتي: (تقرير بعثة الأمم المتحدة لمساعدة العراق، 2021، ص9)

■ **الاسباب الاجتماعية :** تتجسد في وجود معتقدات تقليدية أقوى في المناطق الريفية ترى عدم حاجة الفتيات للتعليم لقيامهن بالدور الرعائي والمشاركات في الاعمال المنزلية .

■ **الاسباب المؤسسية :** تعود الى ان معظم الإناث يدرسن بمدارس لاتزال اغلبها مبنية من الطين وبعيدة عن أماكن سكنهن مما يحمل الأسرة أعباء مادية مؤدياً إلى قلة التحاقهن بالمدارس.

ولاشك ان ارتفاع نسب الامية بين النساء بهذا الشكل يؤدي الى انخفاض إمكانية دخول المرأة في سوق العمل خاصة في ظل التطورات المتلاحقة باتجاه التحول الى الاقتصاد الرقمي، مما يجعلها تكاد معدومة الفرص امام الدخول في سوق العمل، وهذا ما يتعارض مع مبادئ خطة التنمية المستدامة.

ثانياً، أوضاع المرأة في سوق العمل: لقد تركت النسب المتدنية لمستويات التعليم أثراً مباشراً على أوضاع المرأة في سوق العمل، الى إن جعلها تتسم بتدني مستوى انتاجيتها بسبب قصور مستويات التعليم والتدريب المهني وزيادة تشغيل الاحداث خاصة في المناطق

الريفية. (العاني، 2015، ص144)، ولعل ارتفاع نسبة النساء العاملات في القطاع غير المنظم التي تتجاوز 60% من اجمالي قوة العمل النسوية خير دليل ومؤشر للتمييز الجنساني في سوق العمل العراقي. ويرجع تواضع مشاركة المرأة في سوق العمل الى رؤية البعض بان الناتج الحدي للنساء اقل من التكلفة الحدية لعملهن، ولاشك إن المشاركة الاقتصادية للمرأة تتأثر بمجموعة من المحددات (اقتصادي واجتماعي)، والمتمثلة بضعف المستويات التعليمية والتمويلية للمرأة حسب المؤشرات الواردة في مفسرات تأنيث الفقر بالعراق، كما وبالإمكان رصد الآثار المترتبة على ظاهر تأنيث الفقر في العراق والتي تجسدت بمستويات تواجد المرأة في سوق العمل عبر المؤشرات وهي كالآتي: (المهداوي، 2021، ص12)

1- معدل مشاركة المرأة في النشاط الاقتصادي: إنَّ من خلال هذا المؤشر يمكن الاستدلال على مدى الدخول الفعلي للنشاط الاقتصادي الرسمي المسجل ضمن الناتج المحلي الاجمالي للبلد، الذي تم ذكره سابقاً، إنَّ الدخول في هذا النشاط تحدده عوامل (اجتماعية وصحية وتعليمية)، واستناداً للبيانات المتاحة للأعوام (2014-2021) سنستعرض نسب المساهمة في النشاط الاقتصادي لكل من الذكور والاناث في العراق عبر الجدول (2) الآتي :

الجدول (2) نسبة مشاركة المرأة في النشاط الاقتصادي وعلى مستوى الحضر والريف للمدة (2014-2021)

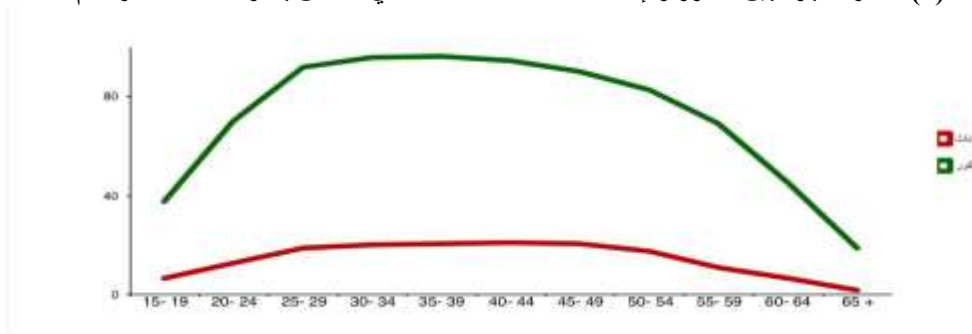
السنة	حضر %		ريف %		المجموع %	
	ذكور	اناث	ذكور	اناث	ذكور	اناث
2014	72.0	14.0	73.7	12.0	72.4	13.5
2016	71.9	14.8	72.5	13.7	72.0	14.5
2018	72.3	13.9	74.1	8.6	72.7	12.6
2021	71.1	13.0	72.2	8.1	68.1	10.6

الجدول من اعداد الباحثين بالاعتماد على :-

- 1- وزارة التخطيط، المجموعة الإحصائية السكانية 2018-2019.
 - 2- وزارة التخطيط قسم إحصاءات التنمية البشرية، تقرير المرأة والرجل لسنة 2021، ص 40.
 - 3- وزارة التخطيط - الجهاز المركزي للإحصاء، مسح القوى العاملة في العراق 2021، ص 17.
- يبين الجدول (2)، إن معدل مشاركة الذكور في النشاط الاقتصادي مرتفع نسبياً مقارنة بمعدل مشاركة الاناث، إذ نلاحظ الفجوة النسبية بين الذكور والاناث تتصاعد، ففي عام 2014 شكلت نسبة مساهمة الذكور (72.4 %) من مجموع عدد الذكور في العراق بينما شكلت نسبة الاناث (13.5%)، اما معدل مشاركة النساء في القوى العاملة وهو مؤشر دال على مستوى نشاط المرأة في سوق العمل، فإن المعدل الوطني لمشاركة الاناث لم يتجاوز 20% حسب نتائج مسح قوة العمل لعام 2021. (مسح القوى العاملة، 2021، ص16)، فهذا الانخفاض تفسره عوامل أهمها:

- التحصيل العلمي ورعاية الامومة.
- محدودية خدمات الرعاية الاجتماعية.
- الصدمات التي تعرض لها العراق والتي انعكست بشكل كبير على حركة النشاط الاقتصادي.
- الوظائف المتاحة في اسواق العمل المحلية لا توفر عملاً لائقاً للمرأة نتيجة التخلف التكنولوجي.
- الاعراف الاجتماعية التي تحدد دور المرأة في المجال العام والشكل البياني (1) يوضح هذه الحقيقة.

شكل (1) مقدار الفجوة بين الذكور والإناث لمعدل النشاط الاقتصادي للسكان بعمر 15 سنة فأكثر لعام 2021



المصدر:- وزارة التخطيط - الجهاز المركزي للإحصاء ، مسح القوى العاملة في العراق 2021، ص16

على الرغم من أن التركيب النوعي للسكان يؤكد تقارباً وارتفاع نسبة الإناث من نسبة الذكور في حجم السكان، وكذلك تقاربها في نسبة السكان في سن العمل، إلا أن حجم الفجوة بارتفاع مستمر، إذ بلغت نسبة مشاركة الذكور في النشاط الاقتصادي (72.7%) عام 2018، في حين نسبة مشاركة الإناث كانت (12.6%) لنفس السنة. (تقرير المرأة والرجل، 40، 2021)، فضلاً عن أن الفروق النسبية بين الذكور والإناث تتصاعد كلما زادت أعمارهم، إذ وصل مقدار الفجوة بينهما إلى (76%) في عمر 30 سنة ثم تبدأ بالانخفاض بعد عمر 45 سنة كما مبين في الشكل (1)، إلا أن هذه الزيادة في نسبة مشاركة النساء عادت للانخفاض عام 2021، إذ بلغت (10.6%) مقارنة بمعدل مشاركة الذكور (68.1%) وكان لازمة كوفيد 19 دوراً في تفسير هذا الانخفاض.

من جانب آخر نلاحظ أن نسبة مشاركة المرأة في النشاط الاقتصادي في الحضر شكلت 13.0% في عام 2021 مقابل 71.1% للرجال، في حين لم تتجاوز تلك النسبة للنساء في الريف سوى 8.1% مقابل 72.2% للسنة نفسها. (مسح القوى العاملة في العراق، 2021، ص17)

مما تقدم تُفسر حقيقة، أن سوق العمل هو سوق ذكوري في العراق بالرغم من أن النساء يشكلن أكثر من نصف السكان في سن العمل مما يدل على أن فرص العمل تميل لصالح الرجال على حساب النساء كما أن ضعف مشاركة المرأة الريفية هو نتيجة لتعرضها لظروف الاضطهاد (الصحي والتعليمي والمجتمعي) التي فرضها المجتمع بفعل عوامل منها العادات والتقاليد الموروثة، وهو دالة على واقع الفقر الشامل للمرأة.

2- معدل البطالة: عرفنا من المؤشر الخاص بانخفاض نسب المشاركة الاقتصادية للمرأة في سن العمل مما عكس على ارتفاع معدلات البطالة بين النساء والتي يمكن إيجاز مبررات هذه الظاهرة بجملة عوامل أهمها:-

- أ- الاضطراب الأمني.
- ب- ازدياد حالات العنف.

- ج- طبيعة سياسة التشغيل المطبقة في العراق ما بعد 2003 وما تضمنته من تجميد نسبي للتعيينات
الا في مجالات محددة تخص الامن والدفاع وهي فرص عمل خاصة بالذكور.
- ح- الغاء بعض الوزارات والمؤسسات التابعة للدولة.
- د - تفشي حالة الركود الاقتصادي وانخفاض مستوى الانفاق الاستثماري من قبل الدولة.
- هـ - يضاف لما تقدم تأثير القيم والتقاليد ، وثقافة العيب ازاء مشاركة المرأة وولوجها في سوق العمل.
- الامر الذي ادى الى ارتفاع معدل البطالة والذي اكده مسح القوى العاملة لعام 2021 المبين بالجدول (3) الآتي:

جدول (3) معدل البطالة وعلى مستوى الحضر والريف في العراق لسنوات مختارة(%)

السنة	حضر %		ريف %		المجموع %	
	رجال	اناث	رجال	اناث	رجال	اناث
2014	10.4	28.1	8.4	8.4	9.8	22.5
2016	8.7	24.6	7.71	14.30	8.4	22.2
2018	10.5	32.3	11.9	24.5	10.9	31.0
2021	-	-	-	-	14.7	28.2

الجدول من اعداد الباحثين بالاعتماد على :

- 1- وزارة التخطيط، المجموعة الإحصائية السكانية 2018-2019
- 2- وزارة التخطيط، قسم إحصاءات التنمية البشرية، تقرير المرأة والرجل لسنة 2021، ص40.
- 3- وزارة التخطيط – الجهاز المركزي للإحصاء، مسح القوى العاملة في العراق 2021، ص38

حيث ان معدل البطالة الاجمالي في العراق لعام (2014) بلغ ما نسبته (16.2%)، اي كل خمسة اشخاص عاملين يقابلهم شخص عاطل عن العمل موزعة ما بين نسبة الذكور العاطلين (9.8%) في مقابل ما نسبته (22.5%) للإناث العاطلات عن العمل، ارتفعت النسبة الاجمالية للعاطلين عن العمل من فئة الشباب لتصبح سنة (2021) ما نسبته (21.4%) اي كل سبعة اشخاص عاملين يقابلهم شخص عاطل عن العمل ، وبلغ معدل بطالة الاناث 28.2% وهو ضعف معدل بطالة الذكور 14.7% اي اكثر من ثلاثة اضعاف نسبة بطالة البالغين 11.2%.

ان هذه النسب والارقام تعكس بشكل واضح الاثر الذي تركه واقع المرأة الملزوم الدال على افتقارها الى رافعات الدخول في النشاط الاقتصادي الوطني.

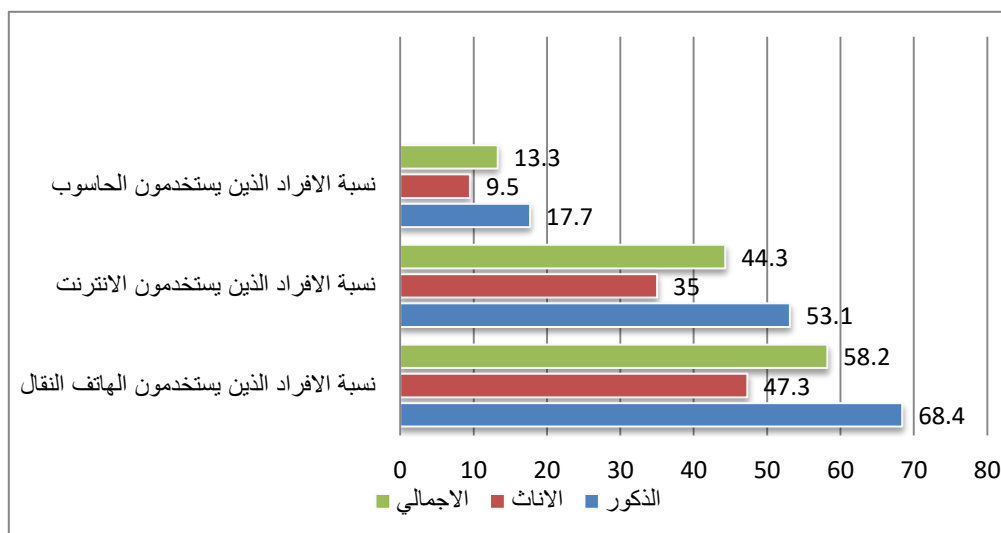
ثالثاً: الشمول المالي للمرأة: يعد تمويل المرأة ورفدها بالمتطلبات المالية القناة الرئيسة التي من خلالها تستطيع المرأة الشروع بإقامة اي خط انتاجي او استثماري او تطوير مشروعها القائم، والذي غالباً ما يتم عبر توفر فرص القروض الميسرة من المؤسسات المالية الرسمية.

من المعروف إن مستوى الاندماج المالي في العراق يعد منخفضاً حيث يفضل الناس تفضيلاً قوياً للتعاملات النقدية وهذا يعود جزئياً لانخفاض الثقة في القطاع المصرفي خلفته عقوداً من عدم الاستقرار المالي فأُن نسبة العراقيين من لديهم حسابات مصرفية 11% في عام 2014 ارتفعت الى 23% عام 2017 وإلى 34% عام 2019 بينما كانت النسبة بين النساء 19.5% فقط. (عبد المنعم وقعلول، 2021، ص4)

كما اكد مسح I-Wish على انخفاض نسبة النساء اللواتي يطلبن قروض والتي تصل الى 16% مقارنة بـ 18% للرجال، وغالباً ما ترتبط بأغراض سكنية أكثر من ارتباطها بإقامة مشاريع صغيرة تعزز استقلالهن الاقتصادي وتوفر لهن فرص العمل اللائق، فالمرأة العراقية تواجه صعوبات أكبر من الرجل في التمويل بنسبة 51% وإنَّ عدم ولوج المرأة في ميدان العمل الخاص بإقامة مشاريع صغيرة أو أنشطة ذاتية تعود الى مشكلة التمويل وبنسبة 40% كما حددها المسح الخاص بأوضاع المرأة الاجتماعية والصحية في العراق لعام 2021 وإلى فقدانها مهارات وإدارة واستدامة فرص العمل أيضاً، الامر الذي يكرس بقائهن بعيادات عن برامج التمكين ومن ثم بقائهن تحت طائلة الفئات الفقيرة. (المهداوي، 2022، ص31)

رابعاً، النفاذ الى تكنولوجيا المعلومات: يعاني العراق من ضعف في استخدام تقنيات التكنولوجيا المعاصرة والتي تتمثل بـ (اجهزة الحاسوب واجزة الهاتف النقال وشبكات الانترنت)، ولا تزال الفجوة مستمرة سواء من ناحية الاستخدام أو الفرق بين الجنسين بحيث تتمتع النساء والفتيات بنفاذ اقل الى تكنولوجيا المعلومات والاتصالات مقارنة بالرجال والفتيان ولم تستفد بالشكل الكامل من هذه التقنيات الحديثة، مع العلم ان تقنية المعلومات والاتصالات هي الأداة الرئيسة في سد الفجوة الرقمية بما يساعد النساء المحرومات على زيادة مشاركتهن في العملية التنموية اجتماعياً وثقافياً، ولكن عند النظر لواقع النساء وتكنولوجيا المعلومات نلاحظ ان النساء يشكلن النسبة الأكبر من الفئات المهمشة من حيث الامية الرقمية والتعليمية او النفاذ الى المعلومات، او الخدمات الصحية او المالية، او التمكين الاجتماعي والاقتصادي لغاية عام (2020). (وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي، 2009، ص33)، ونلاحظ من الشكل (2) هناك فجوة موجودة بين الاناث والذكور على مستوى استخدام الهاتف النقال، إذ بلغت نسبة استخدامه من قبل الاناث 47.3% من اجمالي المستخدمين البالغة 58.2%، قياساً بنسبة الاستخدام من قبل الذكور بلغت 68.4%، اما على مستوى استخدام الانترنت فقد بلغت نسبة الاستخدام بين الاناث 35.0% من اجمالي مستخدمي الانترنت البالغة 44.3% قياساً بنسبة الذكور التي بلغت 53.1%، بينما نجد ان نسبة الاناث في استخدام الحاسوب بلغت 9.5% من اجمالي المستخدمين البالغة 13.3% قياساً بالذكور الذي بلغت نسبتهم 17.7%

شكل (2) نسبة الأفراد الذين يستخدمون (الحاسوب - الانترنت - الهاتف النقال) لعام 2020 %



المصدر من اعداد الباحثين بالاعتماد على:- اليونسكو، تقييم سوق العمل وتحليل مهارات العراق، المعلومات والاتصالات، منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة، مكتب مجمع الأمم المتحدة، بغداد، العراق، 2020، ص56
من خلال ما تقدم نجد إن نسبة الاناث هي الاقل على مستوى استخدام التكنولوجيا الرقمية قياساً بالذكور، وتباین مستوى الفجوة بينهما كلاً حسب نوع الاستخدام (النقل - الحاسوب - الانترنت) وهذا مؤشر يدل على انخفاض نسبة الاستفادة من الخدمات الرقمية من قبل النساء في استخدام الانترنت والهاتف المحمول والحواسيب بين الذكور والاناث لعام 2020.

خامساً، نظم الحماية الاجتماعية 2017-2020: تهدف نظم الحماية الاجتماعية الى تلبية احتياجات الفئات الهشة والفقيرة بمختلف الجوانب الاقتصادية والصحية والتعليمية لجعلهم يعيشون حياة كريمة، الأمر الذي دفع العديد من وثائق حقوق الانسان الدولية والإقليمية وكذلك التشريعات الوطنية ان تنص عليها، وهو اعترافاً بان الحماية الاجتماعية حاجة إنسانية واداة فعالة لتوفير دخل آمن وتجنب الفقر، وقد كان الهدف من برامج شبكة الحماية الاجتماعية تحقيق المساواة لتغطي نظم الحماية جميع المشمولين لما لها من تأثير على الحد من أي انتكاسات تحدث للشرائح الفقيرة، والفئات الأكثر عرضة لهذه الصدمات مثل الايتام والعاطلين عن العمل والمعوقين، وتسهم أيضاً في الحد من الاستبعاد الاجتماعي، وتعمل على تعزيز التماسك الاجتماعي والاستقرار والسلم الاهلي.(الاسكوا، 2015، ص1)، إمّا على مستوى العراق فقد نظمت الحماية الاجتماعية بقانون رقم (11) لسنة 2014، مبيناً أهمية توفير الحماية الاجتماعية، ورغم ذلك الاهتمام الا أنها لازالت تعاني من التأثير السلبي للظروف الاقتصادية والسياسة والأمنية التي مر بها البلد اثرت في طبيعتها والادوار التي تؤديها فقد عجزت انظمة الضمان الاجتماعي على المستوى الوطني عن مواجهة التهديدات والصعوبات، فضلاً عن مظاهر التفكك والخلل في نظام الضمان نفسه وعدم المرونة

والقدرة على تأمين تغطية مناسبة للفئات الضعيفة والهشة في أوقات الحروب وفقدان الامن مما أدى الى زيادة الحاجة الى الحماية الاجتماعية نتيجة للأسباب السابقة. (كاظم، 2017، ص15-16)، ولاتزال نسبة كبيرة من السكان وخاصة النساء خارج تغطية برامج الحماية وان هذا الامر مازال يمثل تحدياً مؤسسيا واقتصادياً واجتماعياً على الصعيدين المحلي والوطني، وكما توضح البيانات المتاحة من خلال الجدول (4) الآتي :

جدول (4) اعداد ونسب المشمولين من نظم الحماية الاجتماعية في العراق لكلا الجنسين للمدة (2017-2020)

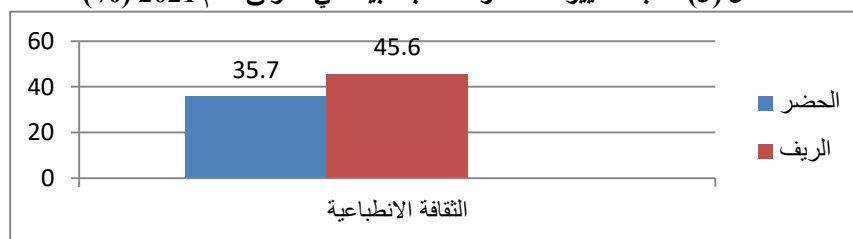
السنوات	ذكور (نسمة) (1)	الاناث (نسمة) (2)	اجمالي المشمولين (نسمة) (3)	الذكور (%) (100×3/1)	الاناث (%) (100×3/2)
2017	492,202	413,571	905,773	54.3	45.7
2018	690,120	414,454	1,104,574	62.5	37.5
2019	703,102	438,281	1,141,383	61.6	38.4
2020	899,563	436,943	1,336,506	67.3	32.7

المصدر:- وزارة التخطيط - الجهاز المركزي للإحصاء تقرير المرأة والرجل 2021، قسم إحصاءات التنمية البشرية ، ص22

نلاحظ من الجدول (3) أنَّ اجمالي عدد المستفيدين لسنة (2017) من رواتب شبكة الحماية الاجتماعية بلغ (905,773) نسمة موزعة ما بين الذكور بنسبة (54.3%) وما بين الاناث بفارق طفيف نسبياً، إذ بلغت نسبتهن (45.7%)، ولكن عبر متابعة الاعوام التي تلت عام (2017) فنجد أنَّ النسب اخذت باتجاه التزايد النسبي لصالح الذكور، في مقابل تناقص النسب للإناث تدريجياً الى ان بلغ المشمولين الذكور من انظمة الحماية الاجتماعية لعام (2020) ما نسبته (67.3%)، وتقابله نسب المستفيدات من هذه الانظمة ما نسبته (32.7%) لصالح الاناث، بواقع مبالغ مالية صرفت لشبكة الحماية الاجتماعية بلغ مقدارها (2,191,000,000) اثنان مليار ومائة واحد وتسعون مليون دينار عراقي، وكانت حصة الاناث منها ما نسبته (27.7%) فقط، ويعزى المبرر لهذه الانخفاض هو بسبب الامية الرقمية للنساء، وذلك لان ترويج طلب الشمول بهذه الانظمة اخذ يعتمد على التقديم الالكتروني عبر مواقع الانترنت مما اعاق حصولهن على خدمات الحماية الاجتماعية، ومما تقدم يتبين ضعف انظمة الحماية الاجتماعية في تحقيق التغطية الكاملة وشمولية السكان (رجالاً ونساءً) برواتب الحماية الاجتماعية والضمان الاجتماعي والاعانات والمساعدات في تحقيق امن الدخل، وتعزيز المنعة البشرية في مواجهة الازمات والصدمات في عالم متغير وبيئة عمل مستجيبة، بالتالي إنَّ هذا الجانب هو الاخر من العوامل المبررة لظاهرة تأنيث الفقر في العراق.

سادساً، التمييز ضد المرأة، تتجلى ظاهرة عدم المساواة بين الرجل والمرأة بالعراق في تباين الاهتمام من ناحية العمل والتعليم بين الذكور و الإناث، اذ لاتزال هذه الظاهرة تتسع باستمرار وتعود ابرز أسبابها الى الثقافة الاجتماعية، وتعد هذه الظاهرة من الأسباب الرئيسية في تأنيث الفقر واستدامته في المجتمع العراقي. (مشروع تطوير القانون في العراق، 2005، ص91)، ويمكن التحري عن نسب التمييز ضد المرأة حسب البيئة الحضرية مقارنة بالبيئة الريفية من خلال شكل (3) الآتي:

شكل (3) نسب التمييز ضد المرأة حسب البيئة في العراق لعام 2021 (%)



المصدر من اعداد الباحثين بالاعتماد على:- بيانات وزارة التخطيط – الجهاز المركزي للإحصاء ، نتائج المسح المتكامل للأوضاع الاجتماعية والصحية للمرأة العراقية (I-WISH) ، 2021 ، ص161

إنَّ الثقافة الانطباعية تتمثل بالقيم والتقاليد ومحددات السلوك الاجتماعي التي تنتقل عبر الأجيال وتتناسب لتشكّل محدّدات لسلوك العمل، وكل هذه القيم وتجذر النظرة الدونية للمرأة والتي تجعل منها كائنًا هامشيًا، يجب ان يوضع دائماً تحت الوصايا بتسويتها المختلفة الاسرية والوظيفية والاجتماعية ، ونلاحظ هناك تبايناً في نسبة رسوخ هذه القيم وتحكمها بالنظرة الى المرأة بين الريف والحضر، وقد بلغت نسبة شيوعها في الريف 45.6% مقابل 35.7% في الحضر- في سنة 2021، وهو ما يترجم مدى الاضطهاد الحاصل للمرأة الريفية بمعدل النصف تقريباً، والتي لا تقل من شأنها نسبة التمييز ضد المرأة في الحضر.

المبحث الثالث/ المبادرات المحلية والدولية المستجيبة للحد من ظاهرة تأنيث الفقر في العراق

هناك مجموعة من البرامج والمبادرات الحكومية التي نفذتها الهيئة الحكومية المختلفة للإسهام في تمويل مشاريع المرأة وتمكينها، فضلاً عن تقديم الدعم من خلال برامج التدريب وكالاتي:
اولاً:- المبادرات المحلية لتحسين واقع المرأة

1- برامج الإقراض والتدريب لوزارة العمل والشؤون الاجتماعية: انطلقاً من مسؤولية الحكومة الوطنية في معالجة مشكلة العاطلين عن العمل والفقر، تم تشكيل اللجنة الوطنية العليا للتشغيل والتدريب المهني في وزارة العمل والشؤون الاجتماعية في عام 2005، بهدف رسم سياسة تشغيل العاطلين من كلا الجنسين والتنسيق بين مختلف الجهات بغية تدريب الأيدي العاملة في الاختصاصات المطلوبة لتنفيذ المشاريع، ويهدف الدور التمويلي لدائرة التشغيل والقروض من خلال فروعها المنتشرة في جميع المحافظات إلى الحد من الفقر وتقليص حجم البطالة عن طريق توفير فرص عمل للعاطلين، أو منح المسجلين منهم قروضاً ميسرة يتم استثمارها في مجالات زراعية وصناعية وتجارية وفي مجالات اقتصادية أخرى، ومن الخدمات التي اطلقتها وزارة العمل والشؤون الاجتماعية منح القروض الميسرة وفتح الدورات التدريبية لعدد كبير من المستفيدين وكما موضح في الجدول الآتي :

جدول (5) الخدمات التراكمية المقدمة من وزارة العمل والشؤون الاجتماعية المستفيدين حسب الجنس للمدة (2012-2021)

الخدمات المقدمة	ذكور	إناث
منح القروض الميسرة ضمن صندوق القروض الميسرة لدعم المشاريع الصغيرة المدرة للدخل	48256	4593
منح القروض ضمن استراتيجية التخفيف من الفقر	10965	545
قروض التاهيل المجتمعي	396	97
المتخرجين من الدورات التدريبية	5620	6867

المصدر :- وزارة العمل والشؤون الاجتماعية، دائرة العمل والتدريب المهني، بيانات قسم الإقراض، 2021

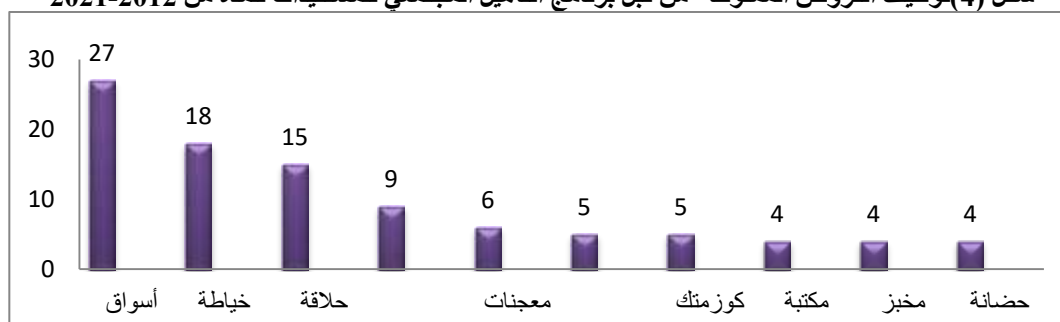
- القروض الممنوحة وفق صندوق القروض: تم تأسيس هذا الصندوق عام 2012، برأس مال قدره 150 مليار ديناراً يختص بتمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة للعاطلين من كلا الجنسين المسجلين ضمن الفئة العمرية 18-45 ويكون مبلغ القرض بحسب طبيعة المشروع على أن لا يزيد عن 20 مليون ديناراً، ويمنح القرض على دفعتين، بنسبة 50% لكل دفعة، عمدت الوزارة الى ضم الفئات المشمولة بالبرنامج ليشمل اصحاب المشاريع الممولة بقانون الخدمة الصناعية رقم (30) لسنة 2000. (قانون دعم المشاريع الصغيرة المدرة للدخل، 2012)، وقد ازداد حجم رأس مال الصندوق الكلي ليصل الى (267) مليار ديناراً عراقي عام 2013 (فاضل، 2015، ص225)، ونلاحظ من الجدول أعلاه تفوق اعداد الذكور مقابل اعداد الاناث في الحصول على القرض ويعود السبب في ذلك الى عدم قدرة المرأة على فتح مشروع معين، والخوف من الخسارة إذ من ضمن شروط الحصول على هذا النوع من القرض هو يكون لدى المقترض مشروع صغير مدر للدخل.

- قروض استراتيجية تخفيف الفقر: لقد شهد عام 2010 إطلاق أول استراتيجية للحد من الفقر مستهدفة الفئات الأكثر فقراً من كلا الجنسين من خلال تخصيص قروض لدعمها في إقامة مشاريع مدرة للدخل، بلغ مجموع القروض الممنوحة منها ما مقداره (11510) قرض منذ بداية البرنامج 2012 لغاية عام 2021، يمول البرنامج من خلال تخصيص مبلغ (84) مليار ديناراً في الموازنة الاستثمارية لوزارة العمل لهذا الغرض في موازنة الخطة للعام 2012، لدعم تلك الاستراتيجية لتمويل مشاريع صغيرة في المحافظات الأكثر فقراً، كما وضعت الوزارة خطة لإقراض (10-11) ألف مشروع صغير لفئات محددة من شرائح المجتمع التي تعاني وطأة الفقر نتيجة البطالة والحرمان. تمتاز هذه القروض بأنها بلا فوائد مصرفية مع وجود فترة سماح اقصاها سنة، على ان يتم تسديد القرض خلال (8) سنوات. (عبد الأمير وآخرون، 2020، ص52)، وقد ارتفع حجم التخصيص المالي للبرنامج ليصبح (240) مليار ديناراً عام 2014، تضمن البرنامج الفئات المشمولة باستراتيجية التخفيف من الفقر الافراد من هم تحت خط الفقر من العاطلين عن العمل والأرامل والمطلقات والأسر غير المستقرة والمهجرين ضمن الفئة العمرية 18-55. (فاضل، مصدر سبق ذكره، ص224)، يلحظ من الجدول أعلاه ان اعداد المستفيدين من النساء هم الأقل قياساً بالذكور وذلك بسبب عدم معرفة الاناث بتلك القروض الميسرة او لعدم قدرتها على العمل او لصعوبة حصولها على كفيل ضامن للحصول على قرض.

- قروض التأهيل المجتمعي: انبثقت عام 1995 بالتعاون بين وزارة العمل والشؤون الاجتماعية ومنظمة العمل الدولية لتقديم القروض للمعاقين والفئات المهمشة من السجينات المطلق سراحهن والنساء المعيلات لعوائلهن وزوجات شديدي العوق ضمن الفئة العمرية 18-55 سنة لإقامة مشاريع مدرة للدخل، يصل مبلغ القروض إلى 8 مليون ديناراً كحد أعلى، خصصت قروض خاصة للنساء من أجل تمكينهن اقتصادياً.

بلغت قيمة القرض الممنوح (8) مليون ديناراً، فيما بلغت عدد النساء المستفيدات من المبادرة 97 امرأة للمدة (2012-2021)، ويعود السبب لعدم اقبال النساء على سحب تلك القروض لكونه يؤدي الى توقف راتب الاعانة الممنوح لهن، وعليه فان المستفيدة تفضل الإبقاء على الراتب وترفض القرض. (كاظم، 2022، ص68)، و يلحظ ارتفاع عدد النساء المستفيدات من القرض من اجل فتح أي أسواق قياساً بالمهن الأخرى كما مبين في الشكل (4)، ويعود سبب ذلك الى سهولة انشاء مثل هكذا مشروع إذ يمكن فتح هذا المشروع في البيت نفسه الذي تعيش فيه المستفيدة كما يمكن يساعدها في ادارة مشروعها بعض ممن تعيش معهم.

شكل (4)توظيف القروض الممنوحة من قبل برنامج التأهيل المجتمعي للمستفيدات للمدة من 2012-2021



المصدر من عمل الباحثين بالاعتماد على بيانات:- وزارة العمل والشؤون الاجتماعية، دائرة الحماية الاجتماعية للمرأة، قسم خدمة الاجتماعية للمرأة، 2021.

- الدورات التدريبية: تسعى وزارة العمل القيام بدورات تدريبية لمساعدة الفئات المستضعفة في المجتمع واعانتها على رفع مستواها الثقافي والمادي وتلبية احتياجاتها في اقامة مشاريع مدرة للربح تساعدن على تحسين وضعهن المعيشي وتمكينهن اقتصادياً، اذ ان نجاح تلك المشاريع يعتمد على المهارات التي تخلقها برامج التدريب إضافة إلى مساعدة القطاع الخاص في توفير الايدي العاملة الماهرة والمتدربة. (محمود، 2014، ص64-66) وتصنف الدورات التي تقيمها الدائرة الى ما يأتي:

- دورات تعليمية وتتضمن (مهارات الحاسوب، اللغة الإنكليزية، محو الامية)
- دورات تطويرية وهي تختص ببناء القدرات الذاتية.
- دورات ريادية وتتضمن المهارات الحياتية والتعرف على عالم الاعمال وابتكار الاعمال.

● دورات مهنية تتضمن التدريب على المهن المطلوبة في سوق العمل وهي (صناعات جلدية، كوافير خياطة، صيانة الحاسبات، النقش على الخشب، مكانيك، التكييف والتبريد، التأسيسات الصحية والكهربائية وغيرها من الدورات). (مقابلة مع السيد مدير دائرة العمل والتدريب المهني)، نلاحظ من خلال جدول (5) ان نسبة النساء المستفيدات من الدورات اكثر من الرجال، ويعود ذلك الى ارتفاع نسبة النساء العاطلات عن العمل والباحثات عن فرص عمل لتغيير واقعهن الاقتصادي إضافة الى تلك الدورات تقدم مجاناً لهن والتي معظمهن تنسجم مع طبيعة المرأة مثل الدورات المذكورة أعلاه.

2- مبادرة البنك المركزي العراقي: قام البنك المركزي العراقي بإطلاق مبادرة (1 ترليون ديناراً) لتمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة لضعف التمويل المقدم لفئة النساء وكان لهذه المبادرة جملة من الأهداف أهمها:-

- أ- توفير فرص العمل لدعم شريحة العاطلين للحد من مستويات الفقر والبطالة.
- ب- علاج حالة الركود الاقتصادي وانخفاض السيولة.
- ج- دعم وتعزيز النمو الاقتصادي في البلد.
- د- تنمية المهارات والخبرات وتنمية المشروعات الصغيرة والقائمة وتوسيع انتاجها لدعم الاقتصاد المحلي.

وانطلقت هذه المبادرة عام 2015 لمنح القروض وبرصيد بلغ 6 مليار الى المواطنين لتمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة، وذلك عن طريق المصارف الخاصة وبفائدة سنوية قليلة لا تشكل عبئاً على المستفيدين (عبد الأمير وآخرون، 2020، ص53)، ثم نمت تلك القروض بشكل متزايد حيث بلغت عام 2020 ما قيمته 83.3 مليار ديناراً وان مجموع ما تم صرفه للزبائن للمدة 2015-2020 بلغ (152.638) مليار ديناراً والذي شكل نسبة 16.77% من اصل المبلغ المرصود من قبل البنك المركزي العراقي والبالغ (1) ترليون ديناراً، وهذا ما يعني ان المبادرة مازالت لم تصل الى المستوى المطلوب في تحقيق اهداف البنك المركزي في الانتشار للمشاريع الصغيرة والمتوسطة، وقد عمل البنك المركزي العراقي على تبسيط إجراءات المنح وإنجاز المعاملات بالسرعة الممكنة مع حث المصارف على التوسع في هذا النشاط الذي يعد أحد أدوات الشمول المالي. (جراح وآخرون، 2021، ص8)، لكن هذه المبادرة لم تضع امتيازات معينة للفئات الهشة ومحدودي الدخل كما ان نسبة الفوائد هي واحدة على كل المقترضين دون النظر الى ظروفهم الخاصة حتى صعب على الكثير من الفقراء الوصول الى تلك القروض لذا نجد ان نصيب النساء من تلك القروض فقط 233 قرض من اجمالي القروض أي بنسبة 9.8% من الإجمالي وهي اقل بكثير مما حصل عليه الرجال 2148 قرض أي بنسبة 90.2% كما مبين في الجدول.

جدول (6) عدد القروض الممنوحة من قبل المصارف الخاصة وفق مبادرة البنك المركزي بحسب الجنس للمدة (2020-2015)

السنة	ذكر	أنثى
2015	12	-
2016	335	32
2017	333	33
2018	454	58
2019	595	60
2020	419	50
المجموع	2148	233

المصدر: التقرير السنوي للشركة العراقية للكتالات المصرفية، البيانات والحسابات الختامية للسنة المالية 2020، بغداد، 2021، ص4

ثانياً- المبادرات الدولية: كجزء من برامج دعم التعافي من النزاعات، قدم الشركاء الدوليون الدعم لخلق فرص العمل وتقديم التدريب المهني للعمال غير المهرة ودعم السكان النازحين قسراً. لبدء أعمالهم التجارية الخاصة من خلال تزويدهم بالتدريب والدعم المالي. وتم العمل بالتنسيق مع وزارة العمل والشؤون الاجتماعية بشكل خاص كما مبين ادناه، فضلاً عن التعاون مع القطاع الخاص ومنظمات المجتمع المدني، وفيما يأتي اهم برامج المنظمات الدولية

1- منظمة العمل الدولية: عملت هذه المنظمة على اشراك كل من الحكومات ومنظمات العمال وأصحاب العمل من 187 دولة لوضع معايير العمل الدولية ووضع سياسات وبرامج لتعزيز العمل اللائق لجميع النساء والرجال وتعزيز العدالة الاجتماعية والمساواة بين الجنسين في سوق العمل وفيما يأتي اهم برامج منظمة العمل الدولية في العراق للمدة من 2019-2021

أ- في عام 2019 أطلق العراق ومنظمة العمل الدولية أول برنامج وطني للعمل اللائق في البلاد والذي عملت فيه المنظمة بتعاون وثيق مع الحكومة العراقية لوضع سياسة تشغيل، ومراجعة قانون العمل، ووضع برنامج لإعانات البطالة مصمم بحسب الظروف المحلية للبلد، وعملت أيضاً مع الشباب المحرومين في العراق لتمكين نحو 750 شاباً وشابة عبر التدريب المهني السريع، وتوفير برنامج للتوظيف العام، ولمواجهة ارتفاع مستوى بطالة الشباب في العراق، عملت منظمة العمل الدولية مع الشباب على تشجيع ريادة الأعمال وتأسيس منشآت جديدة في البلاد، وتقديم قروض ميسرة لتطوير المنشآت، وتنمية المهارات الحياتية والمهارات اللازمة للعمل، والمساعدة في زيادة فعالية منظمات أصحاب العمل في العراق، إذ قدمت منظمة العمل الدولية عدة خدمات استشارية فنية لهذه المنظمات، مثل تقييم قدرات اتحاد الصناعات العراقي.

كما راجعت المنظمة اللوائح الداخلية للاتحاد لتمكينه من وضع أنظمة للإدارة وهياكل مؤسسية، وعملت المنظمة أيضاً على إضفاء الطابع الرسمي على العمل غير المنظم بمراجعة مشروع قانون الشركات الصغيرة والمتوسطة، الذي تمت صياغته من قبل منظمة العمل الدولية في إطار برنامج تنمية القطاع الخاص .

وعملت المنظمة على وضع برنامج تأمين جديد ضد البطالة وتوسيع نطاق الضمان الاجتماعي ليشمل فئات محددة، كالفئات المهمشة، وعملت المنظمة أيضاً مع وزارة العمل ومجلس الوزراء العراقي لتسهيل اعتماد تعديلات في لوائح الضمان الاجتماعي لتشمل العمال المؤقتين. (منظمة العمل الدولية، <https://www.ilo.org>)

ب- في عام 2020-2021 أطلقت منظمة العمل الدولية والبنك المركزي العراقي، بدعم من حكومة هولندا، مبادرة جديدة للإدماج المالي من أجل دعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة للشباب والنازحين. ان الإدماج المالي يعني وضعاً يسمح لكل الافراد والمشاريع بالتمتع بالخدمات المالية التي تتناسب مع احتياجاتهم. وتستهدف هذه المبادرة الشباب والشابات العراقيات ورواد الاعمال وكذلك الشركات القائمة لتوفير الخدمات المالية الضرورية والتي تساعد في تأسيس أعمالهم الخاصة وتطويرها، ومواجهة الحواجز الأخرى في بيئة الاعمال التي تعيق الوصول إلى العمل الحر اللائق.

ان هذه المبادرة الاولى في العراق التي توفر للمستفيد التدريب والتمويل والضمان معاً والتي تعد من مستلزمات نجاح المشاريع. إذ يقوم البنك المركزي بتوفير التمويل من مبادرة الـ (1) ترليون ديناراً المتاحة لجميع العراقيين الراغبين بتمويل مشاريعهم وعن طريق المصارف المشاركة، والضمان من قبل منظمة العمل الدولية والشركة العراقية للكفالات المصرفية، والتدريب من قبل منظمة العمل الدولية التي قامت بإعداد المدربين والذين يقومون بدورهم بتدريب المستفيدين من هذه المبادرة إذ تم تقديم الاستراتيجية الجديدة للإدماج المالي في العراق التي عدتها منظمة العمل الدولية والتي تقوم على ثلاثة مستويات من التدخل وتدعم توسيع نطاق الوصول إلى التمويل وكالاتي:

● تدريب الشباب والشابات والشركات القائمة على إدارة الاعمال والثقافة المالية لتمكينهم من إدارة شؤونهم المالية وعلاقاتهم مع البنوك والمؤسسات المالية بشكل أفضل، وإحالتهم إلى بنوك شريكة للحصول على الخدمات المالية اللازمة

● بناء قدرات المؤسسات المالية عن طريق تدريب موظفيهم على تقييم القروض وتحليلها، والتعرف على الخبرات الدولية في تعميم الخدمات المالية، ومقدمي خدمات تطوير الأعمال عبر تدريبهم على برامج تدريبية مختلفة في تطوير الاعمال والثقافة المالية باستخدام منهجية التدريب في منظمة العمل الدولي.

● تستفيد المبادرة من تمويل "مبادرة الـ 1 ترليوناً" التي أطلقها البنك المركزي العراقي لتقديم قروض لرواد الاعمال المقترحين من النازحين العراقيين، والعمل على دعم البنك المركزي لتعزيز الشمول المالي في العراق. (International Labour Organization, 2021, p1)

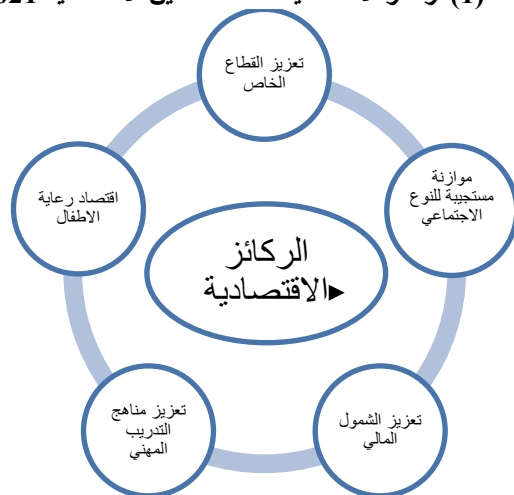
2- **برامج البنك الدولي:** يعد البنك الدولي من أهم المنظمات الدولية التي قدمت الكثير من التمويل المالي ممثلاً بالقروض ذات الفائدة المنخفضة، او تقديم منح والاعانات النقدية والعينية، فضلاً عن تمويل الدعم الفني والتقني وفيما يأتي أنشطة البنك الدولي في العراق للمدة 2018-2021

أ- أعلن كل من البنك الدولي والحكومة العراقية والحكومة الكندية عام 2018 عن تقديم منحة قدرها 1.95 مليون دولاراً لدعم جهود العراق الرامية إلى تعزيز الأنظمة وتنفيذ برامج تمكين المرأة اقتصادياً وسياسياً.

ويتألف البرنامج من مكونين متكاملين أولهما الإسهام في إنشاء قدرة تشريعية ومؤسسية طويلة الأجل لتعميم منظور المساواة بين الجنسين، في حين يشمل المكون الثاني برامج تدعم التمكين الاقتصادي والسياسي للمرأة في العراق، بما في ذلك برامج ريادة الأعمال للمرأة الفقيرة والأكثر هشاشة من حيث اقامة ورش عمل داخل العراق تخص دعم برامج الحماية بالتنسيق مع وزارة العمل والشؤون الاجتماعية، وتنفيذ تجريبي لبرنامج الإعانات النقدية المشروطة والتي يقصد بها إجبار الأسر الفقيرة على إدخال أبنائهم إلى المدارس مقابل منحهم الإعانة النقدية. (البنك الدولي، <https://www.albankaldawli.org>)

ب- قامت مجموعة البنك الدولي عام 2021 بتوفير الدعم للحكومة العراقية من اجل اطلاق خطة التمكين الاقتصادي للمرأة العراقية للعامين 2021-2022 كما قامت بتقديم خبراتها واستشاراتها الفنية للحكومة العراقية لوضع هذه الخطة. وتشتمل الركائز الرئيسة لهذه الخطة. (البنك الدولي، <https://www.albankaldawli.org>، كما موضح في المخطط الآتي:

مخطط (1) الركائز الاقتصادية لخطة التمكين الاقتصادية 2021



المصدر من اعداد الباحثين بالاعتماد: البنك الدولي، نحو التمكين الاقتصادي للمرأة العراقية، متوفر على الموقع الالكتروني الاتي: <https://www.albankaldawli.org>

اهداف حكومة العراق من خلال برنامج تمكين المرأة في المشرق:

- زيادة معدل مشاركة الإناث في القوى العاملة بمقدار 5 نقاط مئوية بحلول 2024.
- دمج النوع الاجتماعي في السياسات والموازنات.
- زيادة الوعي بين موظفي القطاعين العام والخاص وجميع الكتل بأهمية المساواة بين الجنسين.

● زيادة عدد الشركات الصغيرة والمتوسطة التي تقودها النساء من خلال توفير الوصول الى التمويل وتبسيط الإجراءات ذات الصلة.

● تقليص الفجوة بين الجنسين في التعليم سعياً نحو بناء رأس المال البشري.

3- الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP): انطلاقاً من السعي الحثيث للحكومة العراقية في رفع مستوى تمكين المرأة و ايجاد السبل الكفيلة في تقليل من مستوى فقرهن، شرع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لإطلاق برنامج يهدف القضاء على الفقر و الحد من عدم المساواة وتناول الفجوات الرئيسة المحلية والإقليمية بشأن مشاركة المرأة في الاقتصاد العراقي بعد عام 2003 وما شهدته تلك الحقبة من عدم استقرار في الوضع الأمني وتخلف القطاع الخاص، وقد ركز هذا البرنامج على مسألة تمكين النساء و خاصة الفئات الضعيفة من النساء العراقيات بما فيهن النساء (المعيلات للأسر، و الفقيرات، والناجيات من العنف، والنساء في المناطق الريفية، تضمن البرنامج الانمائي اربع محاور مهمة من اجل التمكين الاقتصادي لهذه الفئات:-

أ- **التدريب المهني:** تقدم المبادرة مشاريع تدريبية مهنية للنساء وبنسبة 57% وبناء على الحاجة المطلوبة، وقد غطت هذه المشاريع في المقام الأول مهارات العمل الملموسة (الخيطة) لما لها من اهمية تتمثل في سرعة الدخول لسوق العمل، كذلك شملت الدورات التعليم الأساسي للنساء (القراءة والكتابة)، فضلاً عن التشجيع على المشاركة في الاقتصاد، وأظهرت الاحصائيات ان ما نسبة 68% من مشاريع التدريب المهني قد حققت ما بين 70-100% من أهدافها الشاملة مما يدل على ان هذه المشاريع كانت ذات فعالية تذكر على ارض الواقع، وتعتبر دورات الخياطة والحياكة والحرف اليدوية للأرامل والنساء المعيلات للأسر التي تم تنفيذها من قبل مركز كركوك للمرأة المهنية، أحد امثلة المشروع المهني.

ب- **رفع الوعي:** من ضمن المشاريع التي تم تقديمها من قبل البرنامج هي تلك المشاريع المعنية ببناء وتعزيز ثقة وقدرت النساء على المشاركة الاقتصادية وذلك من خلال رفع مستوى وعي المرأة بحقوقها والموارد التي تتوفر لها وقد ركزت عليها بنسبة 31% من مجمل مشاريعها، فضلاً عن ذلك قدمت دورات عن كيفية بناء مهارات العمل بالإضافة الى تعليم اللغة والتكنولوجيا.

ج- **توفير مصادر الدخل:** تعتبر عملية تدريب النساء على أساليب إدارة الاعمال التجارية الصغيرة من المواضيع المهمة من اجل رفع مستوى مشاركتهن الاقتصادية، وقد خصصت ما نسبته 8% من المشاريع المعنية من قبل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في العراق التركيز عليها، من خلال المنح والقروض الصغيرة باعتبارها عناصر حاسمة، وتقدم هذه المشاريع تثقيفاً عاماً، فضلاً عن تشجيع النساء المستفيدات على المشاركة في الاقتصاد.

د- **توزيع المواد الغذائية وغير الغذائية:** تعد عملية توزيع المواد الغذائية وغير الغذائية من المبادرات الأكثر شيوعاً لكافة المنظمات والبرامج التي تسعى لمساعدة النسوة الفقيرات بكافة انواعهن، وقد كان لهذا النوع من المبادرات جزاً ضمن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في العراق، حيث تم تخصيص نسبة 4% المتبقية لهذه الفئة، وقد ركزت غالبية هذه المشاريع على مناطق الحدود

الداخلية المتنازع عليها لما تواجهه من ظروف اقتصادية سيئة مثل الموصل وكركوك نتيجة انعدام الامن الغذائي والفقر وخاصة بين الاسر التي تعيلها امرأة. (برنامج الأمم المتحدة الانمائي، 2019، ص15)

الاستنتاجات والتوصيات

الاستنتاجات

1- ان تواضع مشاركة المرأة في النشاط الاقتصادي العراقي كان نتيجة لتزايد اعداد الامية للإناث بشكل يفوق مستوى الامية لدى الذكور.

2- 10- انخفاض نسبة المشاركة الاقتصادية من قبل الإناث والتي بلغت 10.6% مقابل المشاركة الاقتصادية لفئة الذكور والبالغة 68.1% وهذا ناجم عن مجموعة من العوامل منها انخفاض مستوى التعليم والمهارات، فضلاً عن القيود المجتمعية والثقافية التي اثرت بشكل كبير على نسبة مشاركتهن.

3- انخفاض نسبة النساء المستفيدات من خدمات الشمول المالي وذلك نتيجة أسباب اجتماعية تتعلق بالعادات والتقاليد فضلاً عن محدودية الثقافة المالية إضافة الى عدم توفر الأصول للضمانات المالية مما ساهم في التأثير على معدلات وصول المرأة الى الموارد والمصادر المالية مما عمق من حدة فقرها.

4- انخفاض نسبة النساء المستفيدات من نظم الحماية الاجتماعية بمقدار نصف عدد المستفيدين من الذكور وهذا الانخفاض ناجم عن أسباب اجتماعية وأسباب تتعلق باستخدامات التقنية الرقمية، الامر الذي سبب في حرمانهن من الحصول على خدمات تلك البرامج.

التوصيات

1- ينبغي من الحكومة الوطنية اليعاز الى وزارة التربية بإعادة النظر في الخطط الكلية و الجزئية المتعلقة بقضية تعليم المرأة والسعي لإعادة العمل ببرنامج محو الامية بالتركيز على فئة النساء وخاصة في الريف العراقي.

2- تدريب وتأهيل كافة النساء الفقيرات على الأنشطة المدرة للدخل من اجل ضمان تمكينهن واكتسابهن مهارات جديدة.

3- وصول المرأة الى الموارد المالية من خلال الاهتمام بالشمول المالي ومنح القروض للنساء بشروط ميسرة.

4- إعادة هيكلة برامج الحماية الاجتماعية وتوسيع نطاق عملها بهدف استيعاب النساء الفقيرات المستحقات وغير المنتفعات من البرامج وتقليل نسب من هن دون خط الفقر.

المصادر

1- وفاء حسين محمود، أثر دورات التدريب والتأهيل على مخرجات سوق العمل، بحث غير منشور ،وزارة العمل والشؤون الاجتماعية، بغداد، 2014 .

- 2- نهى القاطرجي، المرأة في منظومة الأمم المتحدة رؤية إسلامية، مجد المؤسسة الجامعية للدراسات للنشر والتوزيع، ط1، لبنان، 2006.
- 3- اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي (الاسكوا)، الحماية الاجتماعية أداة للعدالة، نشرة التنمية الاجتماعية، الأمم المتحدة، المجلد5، العدد2، 2015.
- 4- أبن منظور، لسان العرب، دار صادر، ط 3، بيروت، 1414هـ ، ج 5
- 5- أماني زاهر، تأنيث الفقر، مصر العربية للنشر والتوزيع، ط2015، 1.
- 6- برنامج الأمم المتحدة الإنمائي UNDP، التمكين الاقتصادي للمرأة: دمج المرأة في الاقتصاد العراقي، العراق، 2019.
- 7- البنك الدولي، نحو التمكين الاقتصادي للمرأة العراقية، متوفر على الموقع الالكتروني التالي:-
<https://www.albankaldawli>
- 8- تقرير بعثة الأمم المتحدة لمساعدة العراق، مكتب مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان، الحق في التعليم، الجزء الثاني بغداد، العراق، 2021.
- 9- تهاني فيوض، ظاهرة تأنيث الفقر، مجلة البيان، العدد 2، 2010.
- 10- ثائر محمود العاني ، التنافسية الجديدة وأعادته هيكلة سوق العمل العراقية، مجلة الإدارة والاقتصاد، العدد28، 2015.
- 11- جمال محمد عبيدات، تأنيث الفقر حقيقة ام وهم متاح على الموقع الأتي www.Albayan.ae
- 12- جمهورية العراق، قانون دعم المشاريع الصغيرة المدرة للدخل رقم (10) لسنة 2012، جريدة الوقائع العراقية، الجريدة الرسمية لجمهورية العراق، بغداد، العدد (4231) في 27/2/2012
- 13- حسن لطيف كاظم، نظام الحماية الاجتماعية في العراق: تحليل أصحاب المصلحة، مؤسسة فريدريش ايبرت للنشر، ط1، عمان- الأردن، 2017.
- 14- حسين عبد الأمير وآخرون، تقييم مبادرة البنك المركزي العراقي لتمويل المشاريع (2) الكبيرة والمتوسطة والصغيرة مجلة الدراسات النقدية والمالية، العدد (7)، العراق، 2020.
- 15- خالد محمد السيد حسانين، استخدام أسلوب العصف الذهني القائم على القبعات الست للتفكير في خدمة الجماعة لتنمية مهارات حل المشكلة لدى المرأة المعيلة، مجلة دراسات في الخدمة الاجتماعية، العدد 51 ، 2020.
- 16- زهراء حامد كاظم، تقييم المشاريع الاقتصادية الموجهة للمرأة في العراق في إطار سياسات التمويل المحلية والدولية بعد عام 2003، رسالة ماجستير، الجامعة المستنصرية، كلية الإدارة والاقتصاد، 2022.
- 17- زيدون الكناني، معالجة محو الامية في العراق، مركز البيان للدراسات والتخطيط، برنامج سياسات العراق (الدورة الأولى)، 2020.

- 18- سمر موسى فاضل، دور وزارة العمل والشؤون الاجتماعية في العراق في توفير فرص العمل - حالة تمويل المشروعات الصغيرة مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية، العدد الخاص بالمؤتمر العلمي السادس، العراق 2015.
- 19- سمير التنير، الفقر والفساد في العالم العربي، دار ساق، ط1، بيروت، 2009
- 20- صادق علي طعان، الفقر الاقتصادي والفقر المعرفي مقارنة اقتصادية، مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والإدارية، العدد 2010، 16.
- 21- عبد الرزاق الفارس، الفقر وتوزيع الدخل في الوطن العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، ط1، بيروت، 2001.
- 22- عبدالله حمد الدباش وطارق نوري إبراهيم، دراسة تحليلية لأساليب وبرامج الحد من الفقر في عينة من الدول النامية لعام 2012، مجلة دنانير، العدد (8)، 2012.
- 23- عبلة عبدالحميد بخاري وهناء طارق حريري، تأنيث الفقر في المملكة السعودية، المجلة الدولية لنشر الدراسات العلمية، العدد (2)، 2020.
- 24- لبنك الدولي، العراق ومجموعة البنك الدولي يوحدان جهودهما لتعزيز التمكين الاقتصادي للمرأة العراقية، متوفر على الموقع الإلكتروني التالي : <https://www.albankaldawli.org>
- 25- اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الاسكوا)، التقرير العربي حول الفقر المتعدد الأبعاد، الأمم المتحدة، 2017.
- 26- محمد الرامخ، تأنيث الفقر بين الاستبعاد الاجتماعي والتمكين: دراسة استطلاعية لأوضاع المرأة الريفية في مصر، 2011.
- 27- محمود محمد الكفاوين، المشكلات التي تواجه النساء اللائي يتأسسن أسر فقيرة، دراسات العلوم الإنسانية والاجتماعية، المجلد 42، الملحق 1، 2015.
- 28- مشروع تطوير القانون في العراق، تقييم حول وضع المرأة في العراق : الامتثال القانوني والواقعي ضمن المعايير القانونية الدولية، 2005.
- 29- مشيرة العشيري، تأنيث الفقر بين الواقع الاقتصادي وغياب العدالة الاجتماعية، المركز الديمقراطي العربي، المانيا - برلين، العدد 2، 2017.
- 30- مقابلة مع السيد مدير دائرة العمل والتدريب المهني - وزارة العمل والشؤون الاجتماعية بتاريخ 2022/9/21.
- 31- منظمة العمل الدولية، تعزيز العمل اللائق في العراق، متوفر على الموقع الإلكتروني التالي: <https://www.ilo.org>
- 32- نعيم صباح جراح وآخرون، مبادرات البنك المركزي العراقي بين تحقيق التنمية المستدامة ومتطلبات السوق، المؤتمر العلمي السنوي الرابع عشر، جامعة البصرة، كلية الإدارة والاقتصاد، 2021.

- 33- هبة عبد المنعم وسفيان قعلول، دور الشمول المالي في تمكين المرأة : الدروس المستفادة من ابرز التجارب الإقليمية والدولية ، موجز سياسات :العدد(18)،2021.
- 34- هيئة الامم المتحدة للمرأة ، تمكين المرأة وصلتها بالتنمية المستدامة، نيويورك، 2016.
- 35- وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي، الجهاز المركزي للإحصاء، مسح استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لسنة 2008، العراق، 2009.
- 36- وفاء جعفر المهداوي، من التمييز الى المساواة بين الجنسين في سوق العمل العراقي والضمان الاجتماعي مقارنة وطنية لتدخلات وفرص واعدة ، بحث مقدم الى منظمة العمل بالتعاون مع الجامعة الامريكية، 2022.
- 37- وفاء جعفر المهداوي، المرأة والتنمية وإعادة الاعمار في العراق، توطین سياساتي – دراسة ميدانية ، دراسة مقدمة الى هيئة الأمم المتحدة للمرأة، 2021.
- المصادر الأجنبية**

- 1- International Labour Organization, " ILO and the Central Bank of Iraq new financial initiative" Erbil, Kurdistan Region of Iraq (ILO news), 31 March 2021, P1
- 2- E Philip Davis and Miguel Sanchez-Martine, A review of the economic theories of poverty, National institute of economic and social research, Discussion Paper No. 435, London, 20 August 2014